التحكيم فى العقود الإدارية
ذات الطابع الدولى

دكتور
عصمت عبد الله الشيخ
كلية الحقوق ـ جامعة حلوان

١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م

الناشر
دار النهضة العربية
٣٢ ش عبد الخالق ثروت ـ القاهرة

مقـدمـة ٥

الفصل الأول

نظرة عامة على التحكيم

تمهيد وتقسيم ١٩
المبحث الأول : التعريف بالتحكيم ١٩
أولا : تعريف التحكيم ١٩
ثانيا : تمييز التحكيم عن النظم التى تتشابه معه ٢٣
ثالثا : صور التحكيم ٢٦
رابعا : أنواع التحكيم ٢٩
خامسا : مبررات التحكيم ٤١
سادسا : الطبيعة القانونية للتحكيم ٤٤
سابعا : شروط التحكيم ٤٦
ثامنا : آثار التحكيم .....
المبحث الثانى : تحديد علاقة القضاء الوطنى بالتحكيم
" مدى ولاية القضاء الإدارى فى سير إجراءات التحكيم وتنفيذ أحكامه؟" ٦٣
أولا : القضاء وتعيين هيئة التحكيم ٦٤
ثانيا : القضاء وإجراءات سير التحكيم ٦٩
ثالثا : القضاء وتنفيذ حكم المحكمين ٧٠
رابعا : الطعن فى الحكم التحكيمى ٧٧
خامسا : الدعوى ببطلان الحكم التحكيمى ٧٩

الفصل الثانى

التعريف بالعقد الإدارى ذى الطابع الدولـــى

تمهيد وتقسيم ٨٧

المبحث الأول : تحديد العقد الإدارى ذو الطابع الدولـــى ٨٨

المطلب الأول : الشروط اللازم توافرها ليكتسب العقد الصفة الإدارية ٨٩

أولا : وجود الإدارة طرفا فى العقد كشرط ضرورى.. ٩٠

ثانيا : الشروط الموضوعية اللازم توافرها فى العقد ليكتسب الصفة الإدارية ٩٦

ـ تعلق العقد بتسيير مرفق عـــام ٩٦

ـ تضمين العقد شروطا استثنائية غير مألوفة فى عقود الأفـــراد ٩٩

المطلب الثانى : متى يكتسب العقد الإدارى الطابع الدولـــى ؟ ١٠٢

أولا : تحديد دولية العقد فى مجال القانون الدولـــى الخـــاص ١٠٣

ثانيا : المعيار الواجب الاتباع فى التفريق بين العقد الإدارى ذى الطابع الدولـــى والعقد الإدارى الوطنـــى ١٠٦

المطلب الثالث : بعض أنواع العقود التى تثير خلافا حول صفتها الإدارية ١١٠

أولا : الخلاف حول الطبيعة القانونية لعقود الاستثمار والعقود الدولية للأشغال العامة بسبب الخلاف حول وجود أو انتفاء الشروط الاستثنائية فى هـذه العقـود ١١١
ـ الخلاف حول الطبيعة القانونية لعقود الاستثمـار ١١١
* تعريف عقود الاستثمار ١١١
* مضمون الخلاف حول الطبيعة القانونية لعقود الاستثمار ١١٢
* حسم الخلاف حول الطبيعة القانونية لعقود الاستثمار ١١٦
ـ الخلاف حول الطبيعة القانونية لعقود الأشغال العامة الدولية ١١٧
* تعريف العقد الدولى للأشغال العامة ١١٨
* مضمون الخلاف حول الطبيعة القانونية لعقود الأشغال العامة الدولية ١٢٠
* حسم الخلاف حول الطبيعة القانونية لعقود الأشغال العامة ذات الطابع الدولـى ١٢١
ثانيا : الخلاف حول الطبيعة القانونية لعقود الامتياز البترولية بسبب الخلاف حول مفهوم المرفق العـام ١٢٣
* تعريف عقود الامتياز البترولية ١٢٣
* مضمون الخلاف حول الطبيعة القانونية لعقود الامتياز البترولية ١٢٥

* حسم الخلاف حول الطبيعة القانونية
للامتيازات البترولية ١٣٥
المبحث الثانى : النظام القانونى للعقد الإدارى ذى
الطابع الدولـــى ١٣٧
أولا : طرق اختيار المتعاقد الأجنبى مع الإدارة ١٣٧
ثانيا : الخصائص التى تميز إبرام العقود الإدارية
ذات الطابع الدولـــى ١٤٤
ثالثا : آثار العقد الإدارى ذو الطابع الدولـــى ١٤٧

الفصل الثالث

مدى جواز الاتفاق على الالتجاء إلى التحكيم فى منازعات العقود الإدارية ذات الطابع الدولى

تمهيد وتقسيم ١٥٥
المبحث الأول : الموقف الفقهى والقضائى والإفتائى فى ظل
غياب النص التشريعى الصريح الذى يجيز
التحكيم فى منازعات العقود الإدارية ١٥٧
أولا : تباين الموقف الفقهى ١٥٧
ثانيا : تباين الموقف القضائى والإفتائى ١٦٤
المبحث الثانى : الموقف التشريعى من جواز الاتفاق على
التحكيم فى منازعات العقود الإدارية
ذات الطابع الدولى ١٧٥

الفصل الرابع

التوفيق بين الأثر الإيجابى للتحكيم باعتباره مطلبا تنمويا وأثره السلبى على الطابع الإدارى للعقـد

تمهيد وتقسيم ٢٠٩

المبحث الأول : الموافقة الأولية على اللجوء إلى التحكيم ..٢١٦

المطلب الأول : السلطة المختصة بإعطاء

الموافقة الأولية ٢١٧

المطلب الثانى : ضوابط إعمال الموافقة الأولية ٢٢٤

أولا : عدم التفويض فى إعطاء الموافقة الأولية ٢٢٥

ثانيا : اللجوء إلى التحكيم عبر مشارطة التحكيم ٢٢٦

ثالثا : التزام الإدارة بطلب الإذن فى كل حالة

منفـردا ٢٢٧

رابعا : وضع قائمة بالمشروعات التى يجوز فيها

التحكيم وتلك التى لا يجـوز فيـها ٢٢٨

المطلب الثالث : مصير اتفاق التحكيم الذى لم تراع فيه

الإدارة الموافقة الأوليـة ٢٢٩

المبحث الثانى : التحكيم وكيفية الحفاظ على خصائص

العقد الإدارى ٢٣٤

المطلب الأول : العمل على تضمين العقد المبادئ القانونية

للعقد الإدارى ٢٣٦

المطلب الثانى : وجوب التحكيم الداخلى فى منازعات العقود

الإدارية المتعلقة بالثروات الطبيعية ٢٤١

المطلب الثالث : تطبيق القانون الوطنى (الإدارى) فى
حالة عدم الاختيار الصريح لقانون معين
إذا كان النزاع يتعلق بعقد إدارى ذى
طابع إدارى ٢٥٦

خاتمة البحث : مستقبل النظرية العامة للعقود الإدارية فى ظل
اتجاه الإدارة المتزايد والمتواتر إلى التحكيم فى
منازعات العقود الإدارية ذات الطابع الدولى ٢٦١

قائمة المراجع العربية والأجنبية ٢٦٩
أولا : المراجع العربية ٢٧١
ثانيا : المراجع الأجنبية ٢٧٩
ثالثا : تشريعات ودوريات ٢٨٣

فهرس البحث ٢٨٧